(2)

العِرقية

من إشكاليات تديين الدولة التأصيل للعصبية القبلية «النصرة العائلية» وجعلها دينًا مقدسًا، فاشترط جميع فقهاء السنة -على حدّ قول د. السنهوري-[1] في الحاكم (الخليفة أو الإمام) أن يكون قرشيا، فمذهب أهل السنة أن الانتساب إلى قبيلة قريش أمر إلهي واجب في حاكم المسلمين. ومفهوم القرشية: أن يكون من عائلة بني النضر بن كنانة، فلا يجوز إمامة غير القرشي عندهم، لأن النبي ﷺ جعل «الأئمة من قريش»، واكتفى الفقهاء بكلمة «قرشي» من الحديث، ولم يستوقفهم قيد أنهم اثنا عشر خليفة لا أكثر في بعض الروايات، وكأن النبي ﷺ قال آمركم ألا يتولى أمركم إلا رجل من قبيلتي، فإذا كانت الشيعة جعلت الخلافة نصا في علي وذريته، فإن السنة جعلوها نصا في عائلة الرسول ﷺ الكبيرة وهي قريش.

وهذا الفهم المتداول من الفقهاء للحديث يتنافى مع رسالة النبي ﷺ الهادمة للعصبية، والساعية للعدالة، فليس من المساواة التفاضل بالأنساب، وفي مقابل حديث القرشية آيات قرآنية وأحاديث وممارسات نبوية تُبطل

(1) «طبقًا لمذهب أهل السنة لا نزاع في وجوب توفُّر هذا الشرط، فهو لازم بالإجماع تقريبًا، إلَّا أن بعض فقهاء السنة، ومنهم ابن خلدون، فضلًا عن المعتزلة والخوارج يميلون إلى إلغاء هذا الشرط» (فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية تحقيق د توفيق الشاوي، د نادية السنهوري، ص115، ط مؤسسة الرسالة، منشورات الحلبي، القاهرة.)

التفاضل العرقي، منها قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ ﴾ [الحجرات: 13] قوله ﷺ **«أيها الناس كلكم لآدم، وآدم من تراب، لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى»**، وقوله: **«إن الله قد أذهب عنكم نخوة الجاهلية، والتفاخر بالآباء والأجداد»** وهذا يكشف إشكالية في تراثنا الفقهي وهي الاكتفاء للاستدلال بالحديث بصحة سنده، دون النظر في متنه، ودون وضعه مع غيره من الأحاديث الصحيحة ذات الصلة لمناقشة ما قد يحمله المتن من معانٍ قد تتعارض مع آيات ونصوص أخرى، فحديث «الأئمة من قريش» لا يرتقي و إن صح سندا إلى أن تصبح القرشية شرطا واجبا في الحاكم؛ لأنه يتعارض مع جوهر الإسلام في التفاضل بالتقوى والكفاءة لا بالأعراق والقبائل، وفي الجدل الذي أُثير في سقيفة بني ساعدة حول الأحق بخلافة النبي ﷺ لم يستند أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى **«الأئمة من قريش»** كنصٍّ حاسم بقوة الوحي إذ لو كانت قرشية الحاكم أمرا إلهيا لما طلبها الأنصار لسعد بن عبادة وهو ليس قرشيا، ولما قال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند إصابته لو كان سالم مولى أبي حذيفة حيًّا لوليته عليكم» وهو ليس قرشيا.

من ناحية أخرى تنظير السنة للخلافة لا يخلو من مساجلة ومدافعة مع تنظير الشيعة الذين رأوا أن الخلافة في علي وبنيه دون غيرهم من قريش بأحاديث نبوية، فاستند بنو أمية ومن بعدهم بنو العباس إلى الأحاديث أيضا؛ لإثبات أحقيتهم بالحكم، فإذا كان قول الشيعة الحكم في آل بيت النبي، فإن ردّ السنة الحكم لن يخرج عن قبيلته ﷺ فجوهر الاختلاف والصراع سياسي بغطاء شرعي يبحث عن سند من الانتساب إلى النبي الكريم، سرعان ما تحوّل إلى أصل ديني؛ لذا كانت حجة الخوارج -قديما- وأكثر المعتزلة في

رفض هـذا الشرط مقبولة عقلا، ومتسقة مع الوحـي بأنه لا دخل للنسب في أمـر يعود للأمة كالخلافة، وقالوا بصحة خلافة رجل غير منسب في قريش، ولـو كان رجلا حبشيا غير عربي الأصل، وقيدتُ الخوارج بكلمة قديما، لأن بعض الجماعات المعاصرة القريبة من الخوارج في منهجها الاستدلالي المنتمية في الوقت نفسه إلى أهل السنة بوصفها ربيبة الحركات السلفية تقول بضرورة التمسك بشرط القرشـية في اختيار الخليفة الحاكم لدولتها الإسلامية، وتأخذ له البيعة مثل تجربة الدولة الإسلامية في بلاد الشام والعراق.

ولم يكتف ابن خلدون بأن يكون اشـتراط الفقهاء قرشية الخليفة سببه التـبرك بقبيلة النبي وكبـار صحابته «كما هو في المشهـور، وإن كانت تلك الوصلـة موجودة؛ فالتبرك ليس من المقاصد الشرعية، فلابد إذن من المصلحة في اشـتراط النسـب القـرشي... وإذا سبرنـا وقسمنـا لم نجدهـا إلا اعتبار العصبية التي تكون بها الحماية، ويرتفع الخلاف والفرقة بوجودها لصاحب المنصب ... فلو جعل الأمر في سواهم لتوقع افتراق الكلمة بمخالفتهم وعدم انقيادهم. ولا يقدر غيرهم من قبائل مضر أن يردهم عن الخلاف... فاشترط نسبهم القـرشي في هذا المنصب، وهم أهل العصبيـة القوية؛ ليكون أبلغ في انتظام الملة واتفاق الكلمة.»[1] ويقصد بالعصبية روابط التضامن والتناصر في الأسرة أو القبيلة الواحدة، وتكون الأسرة أو العشيرة الأقوى هي صاحبة العصبية الأقوى أو صاحبة الشوكة.

ولم يستوقـف الفقهـاء عبر قرون أن إجماعهم الفقهـي على أن وحي الله الذي جـاء على لسان الرسول ﷺ يأمرنا بأن يكـون الحكم في عربي قرشي

(1) ابن خلدون، المقدمة، ص162.

يناقض عالمية الدعوة الإسلامية وصلاحيتها لكل الأجناس والأعراق والأزمنة والأماكن، دون تفضيل لعِرق أو قبيلة على أخرى، ولو سلمنا بصحة كلام الفقهاء فكيف يُتصور تحقق القرشية في سائر حكام «أئمة» المسلمين؟! وكأنه تكليف بما لا يمكن تحققه، كما قال نجم الدين عمر النسفي صاحب العقائد النَّسفية: «إن في الأمر معضلة علماء أهل السنة يوجبون نصب الإمام على الأمة الإسلامية وأنهم آثمين إذا لم ينصبوا إماما، ثم اشترطوا قرشية، وهذا أصبح معضلا بعد الخلفاء العباسيين»، فما اشترطه المحدث والفقيه، كان ممكنا في زمنه، مستحيلا في غيره من الأزمنة، وهذا يجعله ليس من الدين في ثباته وصلاحيته وتجدده.

و إذا كانت رؤية الفقهاء مبنية على التبرك أو العصبية وفق لمقتضيات واقعهم، فلِما نجعل رؤية فقهية بشرية حول الدولة رؤية دينية مقدسة! لماذا تغيب النظرة الناقدة المراجعة لما جاء في تراثنا الفقهي! فيقع مثل غيره من التراث بين طرفين: طرف يجعل من التراث الاجتهادي حول الدين دينا فلا يخضعه للنقد والمراجعة، فسلطته مستمدة من قِدمه وتُراثيته، محاولا هذا الطرف التدليل على صدق اجتهادات أصحابه بل يعيدها بسياقاتها التاريخية في غير بيئتها التي أنتجتها، وطرف آخر يحتقر القديم لقدمه و يراه يتنافى مع التحديث والمعاصرة، و يرى الحداثة في إماتة التراث وتجاوزه بدعوى تخلفه وسطحيته، والتراث يحتاج إلى بحث من طرف ثالث ينظر إلى اجتهادات القدامى في سياقها الزمني و يبحث في علل أحكامهم، وطرق تفكيرهم، فلن نتمكن من المضي بإعادة القديم ولا بإماتته بل بدراسته بعين الناقد المدقق المتجرد ما أمكنه ذلك.

لا ننكـر ارتبـاط الخلافة الإسلامية عـبر تاريخها بالعصبية القرشـية بلا استثناء، وارتباطها بالإرث -باستثناء الخلفاء الراشـدين- لكن ننكر محاولات تديين فكرة العصبيـة، وجعلها أصلا من أصول الدولة الإسلامية، وكأن الله أمـر بالعصبية شرطا لإقامة الإسلام، والقول بتاريخية الخلافة وكونها ممارسة إنسانية مرتبطة بواقعها البيئي زمنا ومكانا يخرجنا من هذه الإشكالية، وهذا مـا يؤكده الواقـع التاريخي حيث العصبية والنظام الـوراثي هما السائدان في تلـك الفترة مـن تاريخ الإنسانيـة «فكانت الأمـم والدول كلهـا تتبع نظام الوراثة، خوفا مـن الاضطراب ووقوع الفتن والمنازعـات والحروب، وطلبا للاستقـرار، وقد وجدت أمثال هـذه الظروف في المجتمـع الإسلامي أيضا، فأوجدت ضرورة اللجوء إلى نظام الوراثة»[1]

فاحتفـاظ قريش بالحكم كان بدافع من واقع اجتماعي كانت العصبية القبلية عماد تكوينه، وكانت قريش بمضريَّتها أكثر تفوقا بين قبائل العرب التـي تتعصب لعروبتها، وترى عدم نقاء النسل العـربي سُبّة عَيَّر بها أبو ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رجلا لأن أمه أعجمية على حد قوله: «فشكاني إلى رسولِ اللهِ ﷺ فقـال الرسول: **«يا أبا ذرٍّ إنَّك امـرؤٌ فيك جاهليَّةٌ»**[2] وكـان تماسك القبيلة واتسـاع دائرة تحالفاتها مؤشرا لتفوقها على غيرهـا من قبائل العرب وكانت قبائـل مـضر بما فيهـم قريش أقوى شـوكة من قبائـل ربيعة التـي لم تكن حروبهـم في الجاهليـة تنتهي حتـى تبدأ، وبلغ مـن عمـق العصبية وتمكن الصراع القبلي في البيئة العربية أن قبائل ربيعة زعموا أن فيهم رسول كما في

(1) السابق، ص192.

(2) صحيح مسلم، الحديث 1661.

قبائـل مضر رسول، فكانت العصبية سببا للكفـر، في قول رجل من ربيعة: «كذاب ربيعة خير من صـادق مضر»، وكان مسيلمة زعم أن الله بعثه نبيا إلى قبائـل ربيعـة، وأن محمـدا ﷺ بعثه اللـه إلى قبائل مـضر، وأن الأرض بينهما نصفين.

وتجلـت تلك العصبية في انحيـاز ربيعة إلى القبائـل اليمانية في حربها ضـد قريش ومضر في خلافـة بني أمية التـي استحدثت عصبيـات قبلية بين من أُطلق عليهـم «العدنانيون» و«القحطانيـون» ولم تكن موجودة قبـل الإسـلام ولم يعرفها الأدب الجاهـلي، وإنما وجدت بعـد الإسلام في الفـترة الأموية حيث أصبـح اليمانيون أو «عرب الجنـوب» كما يسميهم المستشرقـون من جهة وعرب باقي الجزيرة العربية «الشماليون» بحسب المستشرقـين مـن جهة أخـرى، يتبـارون في الفخـر بأنهم أصـل العرب، فاليمانيـون يقولون منًا «يعرب» والشماليـون يقولون نحن أبناء إسماعيل أصل العرب، وأنتم لستم منه.

وكانـت العصبيـة أبـرز التحديات التـي واجهت نبي الإسـلام في تبليغ دعوته التي تقوم على نبذ العرقيّة والتمايز بالجنس، فسعى إلى إخماد توهجها، وليـس القضاء عـلى التنظيم القبـلي المستقر في المجتمع، فليـس من الصواب التصور القائل: «المجتمع الإسلامي قام على أساس الرابطة الدينية لا القبلية، والـشيء الذي عني بـه الإسلام تماما هو محـو التنظيم القبـلي، وتنشئة مجتمع سياسي عـلى نسق جديد»[1] فهذا الكلام غير دقيـق فرغم أن الإسلام أوجد رابطة جديدة إلا أنه لم يصطدم بالرابطة القبلية وخير دليل نصوص صحيفة

(1) النظريات السياسية الإسلامية، ص35.

المدينـة[1] التي نصَّت على احـترام التنظيمات القبلية، والإبقاء علي كل قبيلة بمن فيهـم المهاجرين من قريـش وبني عوف قبائل الأنصـار بلا تغيير، كل له زعامته القبلية التي تتحمل قـدرا من المسئوليات التنظيمية داخل المدينة، وأقرّت بحق الولاء والجـوار القبلي وما يترتب عليه من إلزام كل قبيلة بفداء أسراهـا ودفع الديات عن أفرادهـا متى وجبت عليهم، فراعي النبي ﷺ في سلطتـه الزمنية مـا يقتضيه الواقع القبلي حيث كانـت الحروب والتحالفات والمهادنات قبلية.

ورغـم أن الإسـلام أخمد روح العصبيـة إلا أنه كان مـن اليسير إثارتها، فقبيلتـا الأوس والخزرج على سبيل المثـال دخلت في هدنة قبل هجرته ﷺ بخمـس سنـوات، وتأثرت بواقع جديـد ميزانه وجود النبـي بينهم والتآخي الديـني الذي جمعهـم إلا أنهم كادوا يتقاتلون لمجـرد تذكيرهم بما كان بينهم مـن دماء، لـولا تدخل الرسـول ﷺ قائـلا: «**يا معـشرَ المُسلِمينَ اللـهَ اللهَ أبِدَعْـوَى الجاهليةِ وأنا بينَ أظهُرِكُم**»[2] ونـزل في تلك الحادثة قول الله تعالى ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا ﴾ [آل عمـران: 103] فهذا الموقف تعبـير عـن تعصب قبلي عميق في الوجـدان والعقل العربي يتـمّ استدعاؤه في وجود النبوة رغم ما تحمله من قوة توجيه، واتباع وتسليم لها من جميع القبائل العربيـة المسلمة، وليس الأمر كما يحلو لمنظر الفكر الإسلامي أن يصوّر لنا أن العـرب انتقلوا من طور العصبية والتنظيم القبلي إلى المجتمع المتماسك بلا

(1) لم ترد الوثيقة إلا عند ابن إسحاق ونقلها عنه ابن هشام السيرة النبوية، ج1، ص501:504.

(2) الشوكاني، فتح القدير، ج1، ص548.

رجعة بين عشية وضحاها، فيكتب التاريخ بطريقة اللقطة السينمائية التي تختزل الكثير من التفاصيل في مشهد، وهذا يتفق مع الواقع التخيلي التمثيلي، وليس مع واقع قبلي ممتد وراسخ في الوجدان والعقل العربي يحتاج إلى عقود لاستكمال التحوّل.

وكانت القرشية والجهاد مع الرسول معياريّ اختيار من يتولى السلطة الزمنية عقب الرسول ﷺ، بعد جدل واختلاف في سقيفة بنى ساعدة حيث اجتمعت الأنصار، وانضم إليهم عمر بن الخطاب وأبو بكر وأبو عبيدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ وكانت حجة أبي بكر في رفض اقتراح الأنصار تولية سعد بن عبادة خلفا للرسول أو جعل الإمارة مناصفة بين المهاجرين والأنصار قوله: «يا معشر الأنصار فإنكم لا تذكرون منكم فضلا إلا وأنتم له أهل، وإن العرب لا تعرف هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش وهم أوسط العرب دارا ونسبًا.»[1] فقبيلة قريش هي من يدين لها العرب ويُسلّمون بسيادتها عليهم قبل البعثة، فقريش هم من قال فيهم العرب بعد هزيمة جيش أبرهة «قوم يدافع عنهم الرب»، وهم القوم الذين يحج العرب -قبل البعثة النبوية وبعدها- إلى ديارهم حيث بيت الله، فهم سدنة الكعبة وفيهم رفادة وسقاية الحجيج، ومنهم خرج النبي ﷺ فكلام أبي بكر مع إيجازه إلا أنه شرح واقعا اجتماعيا وسياسيا مخصوص بزمنه وبيئته، فالعرب مازال بها نزعتها القبلية التي تتعصب لها، فأبو بكر يخشى أن تختلف الناس على الحاكم لاختلافهم على قبيلته، إلا إذا كان في

(1) ابن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك، المعروف بتاريخ الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٤، دار المعارف، ج3، ص205.

قريش، فقرشية الحاكم في رأي أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لعِلَّة اجتماعية وموائمة لطبيعة العرب النفسية.

وأكمل عمر وأبو عبيدة فجعلا الأمر في أبي بكر دون غيره من القرشيين لمكانته من الرسول ﷺ بقولهم: **«إنك أفضل المهاجرين، وثاني اثنين إذ هما في الغار، وخليفة رَسُول اللَّهِ على الصلاة، والصلاة أفضل دين المُسْلِمين، فمن ذا ينبغي لَهُ أن يتقدمك أو يتولى هذا الأمر عليك.»**[1] فلا يمكن إهدار البعد الديني في اختيار الخلفاء الراشدين، فالجميع اتفقوا على تقديم من بذل وناصر رسول الإسلام ﷺ في مرحلة الاستضعاف، ثم اختلفوا أول الأمر في شخصه، فتحدث العباس قبيل وفاة النبي ﷺ بأن يكون الأمر في علي بن أبي طالب ليس لهاشمية علي فحسب، فالعباس شيخ الهاشميين، بل لسبق علي في نصرته للنبي ﷺ، ولو كان الاختيار لاعتبار القرشية فحسب لكانت الخلافة في أبي سفيان سيد قريش حينها، وهذا يُفسر سر مبادرة شيوخ المهاجرين دون غيرهم من سادات قريش للإدلاء برأيهم في اجتماع السقيفة، فما زالت المكانة لمن أبلى مع رسول الإسلام إلى جانب القرشية التي ستنفرد بتحديد الخليفة في مرحلة تالية.

وقد حاولت الجماعات الدينية في سعيها لإقامة الدولة الإسلامية منذ جماعات الخوارج إلى يومنا إسقاط ممارسة الصحابة الأوائل على الواقع فجعلت من الجهاد مع الجماعة ودرجة الابتلاء الذي يتحمله الأخ سببا لتمكينه داخل الجماعة وتقديمه على غيره للقيادة، فلا يستوي القاعدون مع المجاهدين غير أنهم جعلوا جماعتهم بديلا لعموم المسلمين فالجهاد معها وفق

(1) السابق، ج5، ص206.

رؤيتهم للجهاد هو المعيار، وجعلوا بديلا للعصبية القبلية العصبية للتنظيم مرادف الدعوة في لغتهم.

لم تشهد حياة المسلمين بعد السقيفة أي مظهر من مظاهر الانقسام أو التحزب فبايعوا أبا بكر وأذعنوا له وللخلفاء من بعده، ففكرة أحقية آل البيت بالأمر و إن وجدت مبكرا - كما جاء في رواية البخاري[1] في حوار العباس مع علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إلا أنها لم تتجاوز كونها فكرة سرعان ما تلاشت اختيارا، وليس أدل على ذلك من سيرة علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع أبي بكر وعمر من بيعتهما وعمله تحت إمارتهم، وكذلك عمار وسلمان اللذان ولّهما عمر على الكوفة والمدائن.

ولم يغب اعتبار العصبية القبلية عن اختيار عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للستة القرشيين؛ لتكون بينهم الخلافة كما رأى الشيخ محمد عبده «فأولئك النفر الذين جعلها فيهم هم أهل الرأي والمكانة في الأمة الذين تخضع لرأيهم إذا اتفقوا وتتعصب لهم إذا اختلفوا؛ لأن لكل واحد منهم عصبة يرونه أهلا للإمارة على المسلمين.»[2] والفرق بين عهد الراشدين وبني أمية ليس في وجود العصبية أو انتفائها - كما صوّر سيد قطب-[3] بل في دائرة العصبية التي اتسعت؛ ليكون الاختيار في القرشيين في عهد الراشدين، وضاقت لتصبح في البيت الأموي في دولة الأمويين السفيانية والمروانية، وكان في بنى أمية زعامة قريش ومن أكثرهم عددا ومالا وسلاحا، وقد واستفاد الأمويون من عصبيتهم وثرائهم الذي ازداد كغيرهم عقب الفتوحات - كما روى البخاري

(1) صحيح البخاري، (7218)، صحيح مسلم (1823).
(2) تفسير المنار، ج4، ص 168.
(3) العدالة الاجتماعية، ص 159.

في صحيحه وما نقله ابن سعد في طبقاته-[1] في ترسيخ نفوذهم، وساعدهم في ذلك طول فترة إمارتهم لبلاد الشام، مما يجعل تمسكهم بالخلافة أمرا متوقعا أتى في سياقه التاريخي، ففي أعقاب استشهاد عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بايع أهل الشام معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سنة 37هـ بالخلافة، وبايع أهل العراق والحجاز عليا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فأمسى للمسلمين خليفتين من البيت الهاشمي والبيت الأموي، فكما كان أمية وهاشم فرسيّ رهان في الجاهلية، أصبح أبناؤهما فرسي رهان في الإسلام، ولما اغتال الخوارج عليا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بايع أنصاره ابنه الحسن، ففكرة جعل الحكم في أسرة بعينها سبق فيه البيت العلوي الهاشمي البيت السفياني الأموي، مع فارق بينهما أنه لم تأت بولاية العهد كما كان من معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ليزيد، ففكرة الحكم في الهاشميين لاسيما أبناء علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وُجدت بقوة في بلاد العراق في مقابل فكرة الحكم في بني أمية التي وُجدت في بلاد الشام، وفي عام 41هـ - 662م الذي عرف بعام الجماعة تنازل البيت الهاشمي ممثلا في الحسن بن علي للبيت الأموي ممثلا في معاوية عن الخلافة، ثم تجدّد الانقسام على أساس العصبية بالعهد بالخلافة ليزيد، وجعل ابن خلدون إيثار معاوية لابنه يزيد بالعهد دون من سواه إنما هو مراعاة المصلحة في اجتماع الناس واتفاق أهوائهم، فبنو أمية يومئذ لا يرضون سواهم وهم عصابة قريش، وأهل الغلبة منهم، فآثره بذلك دون غيره ممن يظن أنه أولى بها، وعدل عن الفاضل إلى المفضول حرصاً على الاتفاق واجتماع الأهواء، و ضرب مثلاً على قوة العصبية بأن عمر بن عبدالعزيز كان يتمنى أن يعهد بالخلافة إلى

(1) ينظر: صحيح البخاري، كتاب الجهاد باب بركة الغازي في ماله، ج5، ص21، المسعودي، مروج الذهب، ج2، ص342،343، ابن الجوزي، صفة الصفوة، ج1، ص138، طبقات ابن سعد، ج3، ص158).

القاسم بن محمد بن أبي بكر، لكنه لم يستطع أن يفعل، لأنه « كان يخشى من بـني أمية»، فلا يقدر أن يحول الأمر عنهم لئلا تقع الفرقة. وضرب مثلاً آخر في عهـد بني العبـاس قائلا: «أفلا ترى إلى المأمون لمـا عهد إلى علي بن موسى بن جعفر الصادق وسماه الرضا ـ كيف أنكرت العباسية ذلك ونقضوا بيعته، وبايعـوا عمه إبراهيم بن المهدي، وظهر من الهرج والخلاف وانقطاع السبل وتعـدد الثوار والخوارج مـا كاد أن يصطلم به الأمر حتـى بادر المأمون من خراسان إلى بغداد ورد أمرهـم لمعاهدهم.» وختم قائلاً: «فالعصور تختلف باختلاف ما يحدث فيها، من الأمور والقبائل والعصبيات وتختلف باختلاف المصالح، ولكل واحد منها حكم يخصه»[1].

وكذلـك كانت فكرة أي بيوت قريش أحق بالخلافة البيت الهاشـمي أم البيت الأموي حاضرة في صراع الحسين بن علي مع يزيد بن معاوية، وصراع عبداللـه بن الزبير بن العوام مع زعيم قبيلة قريش وسيد بني أمية مروان بن الحكم الذي بُويع بالخلافة ومن بعده ابنه عبدالملك من الشام ومصر، وبويع ابن الزبـير بالخلافة من العراق والحجاز، فتكرّر وجود خلافتين مرة أخرى ٦٤هـ بما يُحتّـم أن تزيل إحداهما الأخـرى، فانتظر عبدالملـك حتى قضت خلافـة الزبيريين على محاولـة الشيعة إقامة دولتهم بقيـادة المختار الثقفي في العـراق، ثم قضت جيـوش عبدالملك بقيادة الحجَّاج عـلى خلافة الزبيرين، وبعد سبع عقود من خلافة بني أمية استطاع البيت الهاشـمي بعد عمل سري طويـل ونشاط عسكري لم يستغرق وقتا طويلا من إسقاط حكم بني أمية، «واسـتردوا حقهم الشرعي في الخلافة» كما قال أبـو العباس السفاح في أول

(1) المقدمة، 193 :195 بتصرف.

خطبة له، واستبد بنو العباس بالأمر دون غيرهم من البيت الهاشمي، ونقلوا عاصمة الخلافة من دمشق إلى بغداد 132هـ - 750م، ولم تمضِ ثلاث سنوات حتى أعاد أحد أمراء البيت الأموي الفار «عبدالرحمن الداخل» خلافة بني أمية عام 138هـ - 756م في بلاد الأندلس وأجزاء من المغرب العربي، ولم تسلم خلافة العباسيين من ثورات مطالبة بأن تكون الخلافة في نسل علي بن أبي طالب، مثل ثورة محمد النفس الزكية زمن الخليفة أبي جعفر المنصور، وبعد عدة محاولات أقام الهاشميون أول دولة لهم في المغرب 172هـ - 790م.

هكذا كانت العصبية حاضرة في دولة الخلافة الإسلامية لم يخرجها من حلبة الصراع إلا وافد جديد من غير العرب، وهم عبيد استقدمهم خلفاءٌ من العهد العباسي الأول للدفاع عن سلطتهم ثم سرعان ما أصبحوا هم الجيش قادة وجندا في العهد العباسي الثاني (232 - 334هـ/847 - 946م)، واكتسبوا شرعية من الانتصارات العسكرية على خصوم الخلافة الإسلامية، فقوي نفوذهم، وابتاعوا سيادتهم على العرب بتحقيق الأمن لهم، وأمسى الخلفاء ليس لهم سوى الدعاء لهم في صلاة الجمعة وكتابة اسمائهم على العملة، ومع ضعف الخلفاء لم يُستغن عنهم لمراعاة شعور العامة وعدم الخروج على إجماع الفقهاء على أنه لا يجوز شرعًا خلافة غير القرشي، وبات قادة الجيوش هم الفاعلون وبهم سُميت دول الخلافة المتعاقبة.